

في رسالتين منفصلتين

رئاسة التشريعي تهنيئاً ماليزيا بذكرى يوم الاستقلال وتعزي باكستان بضحاياه

هنأت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني دولة ماليزيا بمناسبة ذكرى يوم الاستقلال، والذي يصادف الواحد والثلاثين من آب أغسطس من كل عام، وذلك عبر رسالة بعثتها لرئيس البرلمان الماليزي أزهر عزيزان هارون.

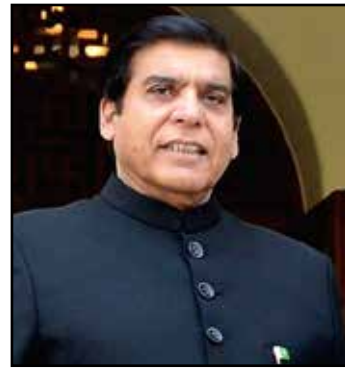
وتمنت رئاسة التشريعي في رسالتها مواقف ماليزيا الرسمية والشعبية في دعم وإسناد القضية الفلسطينية العادلة ونصرة حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية.



وأكدت على عمق العلاقات التاريخية بين فلسطين وماليزيا، والعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين. **باكستان** في سياق آخر: تقدم رئيس المجلس



وأكدت على عمق العلاقات التاريخية بين فلسطين وماليزيا، والعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين. **باكستان** في سياق آخر: تقدم رئيس المجلس



وأكدت على عمق العلاقات التاريخية بين فلسطين وماليزيا، والعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين. **باكستان** في سياق آخر: تقدم رئيس المجلس



في أكناف بيت المقدس

النائب سميرة الحلايفة

جبل اسمه محمود مصح

لم أكن على أي معرفة بالنائب محمود مصح "أبو محمد" الذي فقدناه قبل أيام ولكن شاء الله أن تجمعا قبة البرلمان الفلسطيني بعد انتخابات 2006، وبعد مرورنا في تجربة المجلس التشريعي، وكنت كلما سمعت منطقته تذكرت الإمام عمر التلمساني مرشد الإخوان المسلمين، لأن منطقته قريب جداً من منطق التلمساني وكان يتحلّى بحكمة الشيوخ وحماس الشباب، وكان رحمة الله هادئاً في قمة الغضب يقنعك بفكرته بلا توتر ولا عصبية ولا انفعال.

وقبل أن نلتقي بالنائب محمود كنا قبل ذلك نلتقي على (هذا بيان للناس وليندروا به) فقد كنا نستقي أفكاره ولا ندري ونطبق فعاليات نبض بها قلمه ولا ندري وكان مثل الكثيرين من أبناء فلسطين لا يعلمون من هو هذا الجندي القابع في سويداء حيفا ينقش طريق العودة إليها بتلك البيانات، ولكننا علمنا الآن كيف كان هذا الرجل يؤرخ لوطنه ونفسه فلا نامت عيوننا إن نسيناك.

وأبو محمد من مواليد حيفا عام 1942 حيث ظل قلبه عليلاً بحبها ولم يساوم قط على حقه بالعودة إليها حتى غابت شمسها ولم تغب لهفة اللقاء فيا ليت حيفا تعلم بذلك.

وكان فقيدها محمود مدرساً للغة العربية شاعراً وكتاباً وثقافاً تجد في جعبته القصيدة والمقال والأناشيد والأهاليخ والقصة وأكثر ما عرف عنه نظم القوافي والقائها حتى إنك من شدة الانجذاب لا تمل الاستماع.

وكان شعره ينم عن خلق وأدب وانتماء وبالرغم من أنه رجل ظل في هذه الدعوة والحركة إلا أن بصماته وأرائه وتطلعاته وأفكاره ظلت نهجاً لا يحيد عنه خاصة الناس ممن عرفوه في كثير من الأعمال وعطاؤه لا ينتهي ولا يخفى على من عايشوه وكانوا معه في الصف الأول وكان دوماً هادئاً ورعاً وإن كان في جنبات قلبه براكين الغضب.

كان رحمه الله مستمتعاً جيداً لآراء الآخرين حتى وإن خالفوه الرأي، لا تكاد أفكاره تعيش فينا عندما يطرح رأيه.

سكن النائب محمود مصح مدينة رام الله علماً أنه مواليد حيفا عروس البحر، واستقر مؤخراً في قرية عين سينا شمال رام الله ولم ينقطع حينه لحيفا وتوفي وافته إلى حيفا لم يم، وظل وفياً لبلده وقضيته وأمهته. وتميز أبو محمد بذاكرة قوية فكان آخر حديث لنا معه قبل أشهر لتأدية واجب العزاء في شقيقته، واسترسل في الحديث عن شقيقته المرحومة وعن نشاطها وعملها لنصرة الأسرى وذكرنا بمواقف كثيرة مضى عليها أعوام وأعوام.

وتميز أيضاً بحبه لزوجته وأبنائه ورعايته الحثيثة لهم وعندما كان يتخلف عن بعض المهمات كان يعلل ذلك بمكوثه بجانب زوجته المريضة، وظل بجانبها حتى آخر رمق في حياته.

وعرف عن أبناءه وبناته أنهم من حملة الشهادات والقرآن عندما ذهبنا إلى منزله المتواضع في عين سينا شاهدنا أمامه شجرة توت وأمام المنزل بضع مقاعد في بلقونة مفتوحة يظللها قطع من القماش، وبالرغم من تواضع المكان إلا أنه لا يخلوا من مسحة من الجمال وكثير من القناعة والرضى والهدوء النفسي والطمأنينة، وبالرغم أن أبا محمد لم يتقاضى راتبه منذ ما يقارب الـ4 سنوات إلا أنه كان زاهداً فيما عند الناس ولم نسمع منه كلمة تضجر أو قلق، انتقل إلى جوار الله والله يعلم سره ونجواه.

ويوم وفاته كان يوماً حزيناً ثقيلاً على قلوبنا إذ تسلسل إليه الموت بعد حياة حافلة بالعطاء والتضحية والوفاء، وكان آخر اعتقال له عام 2014، واعتقل سنوات طويلة على فترات متفرقة لدى الاحتلال وأمضى عاماً كاملاً مطراداً قبل اعتقاله الأخير.

وعلى الرغم من بلوغه الثمانين إلا أن أبا محمد لم يفارق الجماعة ولم تبدو عليه علامات التقدم في السن ولم يكن يشكو من الأمراض المزمنة وفي يوم وفاته اشتكى من ضيق في صدره ونقل إلى المستشفى لتعلن وفاته.

كل ما ذكرناه عن أبو محمد فلا تزال محطات عظيمة ربما لم نكتشفها بعد ولن ينساها الله ولعل ذلك سبباً كافياً لأن يتعلق قلبه بفلسطين أكثر، بالرغم من تلك السنوات العجاف، لحق أبو محمد بركب الشهداء والقادة الذين رحلوا خلال العامين الماضيين وسواء عرفناهم أم لم نعرفهم يكفي أن الله يعرفهم وفلسطين تشهد لهم.

د. بحر يتلقى برقية تعزية من المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين بوفاة النائب مصح

محمود مصح رحمه الله تعالى. وأضاف: بهذه المناسبة الأليمة والمصاب الجلل نتقدم إليكم بخالص العزاء والمواساة ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقول ما يرضي ربنا وخالقنا إننا لله



تلقى د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة، برقية تعزية ومواساة من المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، بوفاة النائب محمود مصح. وقال رئيس المنتدى د. عبد المجيد

مناصرة في برقية التعزية: يبلغ الحزن والأسى تلقينا في المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين رئاسة وأعضاء نواب وفاء الأستاذ والشيخ والمربي والنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

نائبان: تصاعد وتيرة الاعتقالات بالضفة مقدمة لمخطط خطير ويجب اطلاق يد المقاومة

مؤسفاً يجب أن يتوقف بأسرع وقت، **مخطط خطير**

من جهته: قال النائب عن محافظة الخليل نايف الرجوب، "إن الاحتلال يعمل وفق أجنداته التي تهدف إلى تركيع شعبنا الفلسطيني وإخضاعه في ظل عدوانه على المقدسات والأرض الفلسطينية". وأضاف النائب الرجوب في تصريح صحافي "أن الهدف من وراء تكتيف حملة الاعتقالات: تمرير مخطط صهيوني يستهدف المقدسات والحق الفلسطيني، كوننا تعودنا قبيل أي جريمة يرتكبها الاحتلال أن ينفذ حملة اعتقالات كبيرة".

وبيّن أن قيادة الاحتلال تسعى من وراء هذه الاعتقالات لتقديم القربان للنائب (الإسرائيلي)، عبر إيعازها للجيش بتكتيف اعتقاله وانتهاكاته بحق شعبنا الفلسطيني.



المقاومة باقية والاحتلال هو الطارئ". وأكد النائب القرعاوي على ضرورة اطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، مستغرباً من ملاحقة سلطة رام الله للمقاومين، معتبراً ذلك أمراً



كياهه من الزوال سواء من أي حركة أو تصريح أو مقاومة حتى وإن كانت سلمية، لذلك يلجأ لشن عمليات اعتقال واسعة، لكنه في النهاية لن ينجح في تنفيذ مخططاته، على اعتبار أن

نواب يحذرون من تسارع تنفيذ الاحتلال مخططاته ضد القدس والأقصى ويدعون لملاحقته

د. أحمد أبو حلبية على أن مخططات الاحتلال لبناء مستوطنات جديدة في القدس وربطها بمستوطنات الضفة، أمر خطير، محذراً من مخطط صهيوني للسيطرة على الأرض الفلسطينية في القدس، لتعديل المعادلة الديمغرافية لصالح الاحتلال.

وقال النائب د. أبو حلبية في تصريح صحافي "الاحتلال ينفذ مخطط إحلالي يهدف إلى إسكان مليوني صهيوني، وبناء آلاف الوحدات السكنية من خلال مصادقته على إنشاء مستوطنات جديدة، ويعمل لربط المستوطنات بالضفة مع القدس لتسهيل اقتحام المسجد الأقصى والسيطرة على محيطه".

وأكد على أن ما يحدث بالقدس يتطلب وقفة قوية وفاعلة من أهلنا في الداخل المحتل والصمود على أرضهم ومنع الاحتلال من إقامة مستوطنات جديدة بكل الطرق المتاحة، وملاحقة الاحتلال قانونياً.



أجزاء منه لـ "قائمة التراث اليهودي". وشدد النائب قفيشة على رفض السيادة الأمنية والسياسية للاحتلال على المسجد الأقصى، معتبراً أنها تمثل نسفاً للاتفاقيات والرعاية الهاشمية، داعياً إلى لجم انتهاكات الاحتلال وخططه الخبيثة. **الاستيطان بالقدس**

من ناحيته: أكد رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي



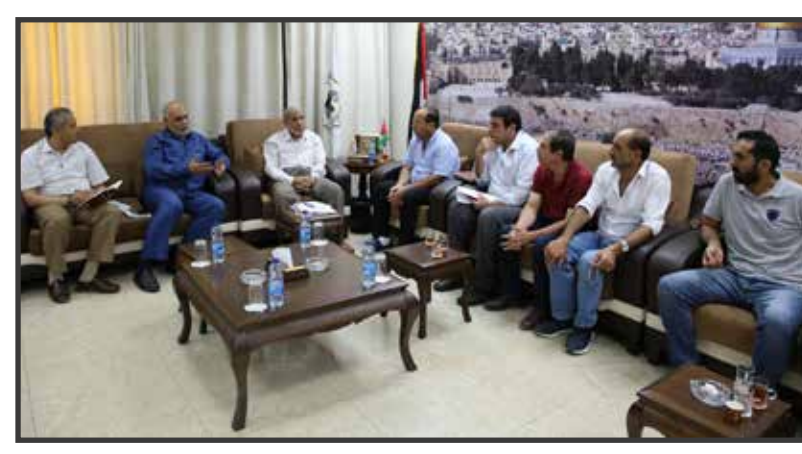
الإعلامي باتجاه قضية القدس. من جهته: حذر النائب حاتم قفيشة من مخططات الاحتلال الماكرة والممنهجة لتطبيق ما تم في المسجد الإبراهيمي في المسجد الأقصى المبارك، من خلال الانتهاكات المتصاعدة. وقال قفيشة: "إن الانتهاكات المتصاعدة مرتبطة بخطط مأكرة مبرمجة لتطبيق ما تم بالمسجد الإبراهيمي في الأقصى، وتهدف لضم

حذر نواب في المجلس التشريعي من تسارع الهجمة التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني بحق المسجد الأقصى المبارك والقدس، مستغلاً الغفلة العربية والإسلامية لفرض وقائع جديدة. وقال النائب باسم الزعاريب: "إن الاحتلال يستفرد بشعبنا بالقمع والتعذيب ومنع الدخول إلى المسجد الأقصى، إلى جانب منع أي جهود لترميمه والمحافظة عليه أو التواجد والاعتكاف فيه لحمايته من اقتحامات الجنود والمستوطنين".

وأضاف "تلاحظ أن الاحتلال يبطلش بالفلسطينيين داخل الأقصى لنهيم التصدي واقتحامه"، مؤكداً على أن ممارسات الاحتلال لن تثني شعبنا عن الدفاع عن الأقصى، "حيث لا كرامة لنا دون حرية المسجد الأقصى". ودعا زعاريب لتحشيد الرأي العام الدولي شعبياً ورسماً ولدى مؤسسات حقوق الانسان الدولية وحقوق العباداة وحماية المقدسات، بالإضافة إلى التحشيد

المجلس التشريعي يستقبل وفداً من أصحاب الفنادق والمطاعم السياحية

أي خلل وتجاوز للقانون في ممارسات السلطة التنفيذية، ومن ثم الانطلاق في حل المشكلة من خلال التواصل مع الجهات الرسمية ذات العلاقة والتأكد من عدم تجاوز القوانين والتشريعات، وصولاً لرد المظالم لأصحابها. بدوره: أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي يحيى العبادسة أن المجلس التشريعي لا يقبل أن يكون هناك أي تعسف على المواطنين، موضحاً أن التشريعي سيعمل من أجل التأكد من التزام كافة الجهات بتطبيق القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تقوم على حماية المواطنين وحقوقهم، وشدد النائب العبادسة على حرص التشريعي لدعم الاقتصاد الوطني وأصحاب الشركات والمصانع والاستثمارات "لأنهم إن كانوا أقياء فالاقتصاد الوطني سيكون قوياً".



على أن التشريعي يقوم بواجبه في رد الحقوق وهي جزء من مهامه وواجباته تجاه الجمهور الذي انتخبه. وبين أن شكوى أصحاب الفنادق والمطاعم ستحول للإدارة العامة للشؤون القانونية بالمجلس من أجل ابداء الرأي وتبيان

التشريعي يهتم بشكاوى المواطنين ويتابع معالجتها لدى الجهات المختصة. وأضاف النائب د. الزهار "إن المجلس التشريعي يستمع من كافة الأطراف موضوع الشكوى من أجل بلورة صورة واضحة ورد الحقوق لأصحابها"، مؤكداً

استقبل النائب د. محمود الزهار نيابة عن رئاسة المجلس التشريعي وبحضور النائب يحيى العبادسة رئيس اللجنة الاقتصادية، وفداً من أصحاب الفنادق والمطاعم السياحية المتواجدة في شارع الرشيد بمدينة غزة، للاستماع لأبرز المعوقات والمشكلات التي تواجههم، وذلك إثر الشكوى التي تقدموا بها لديوان المظالم بالمجلس التشريعي. واستعرض الوفد مطالبهم وأبرز معوقات عملهم لدى جهات الاختصاص الحكومية، موضحين أنهم توجهوا للمجلس التشريعي لإيمانهم بأنه بيت الشعب الفلسطيني والقادر على انصافهم ورد مظالمهم. وقال النائب د. الزهار خلال تسلم مظلمة الوفد: "إن المجلس التشريعي حريص على استقبال شكوى ومظالم المواطنين والعمل على حلها"، مشيراً إلى أن



تصدر عن المكتب الإعلامي في المجلس التشريعي الفلسطيني

إشراف عام محمد رضوان

تحرير ومتابعة لؤي حجازي - إبراهيم العيسوي

تصميم وإخراج حسام أبو دقة

اللجنة القانونية بالتشريعي تبحث تجويد القوانين الخاصة بالقضاء الشرعي

وتمن دعوة المحامين الشرعيين لهذا اللقاء المهم في المجلس التشريعي بهدف تطوير القوانين والاستماع إلى المعوقات التي تواجه النقابة والمحامين الشرعيين.

ودعا نقيب المحامين الشرعيين إلى دعم المجلس التشريعي في مطلبها بأن تكون جزءاً في المعهد العالي للقضاء، ودعم المجلس في كل مطالب المحامين الشرعيين التي من شأنها تطوير العمل وتجويد منظومة العدالة ككل.

مداخلات المحامين الشرعيين

بدورهم؛ دعا المحامون لتخصيص ورش ولقاءات من أجل تجويد مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية خاصة أنهم هم الذين سيقومون بالعمل عليه، مطالبين خلال مداخلات متفرقة بإعادة النظر بتوزيع المحاكم الشرعية وزيادة عدد العاملين فيها وتطوير كفاءة وقدرات الكوادر الموجودة فيها، بما يسهم بتجويد العمل في القضاء الشرعي وخدمة المجتمع.

وطالب المحامون بسن تشريعات من شأنها تقليل أمد التقاضي، ووضع آليات رقابية على أداء العاملين في القضاء الشرعي من قضاة وإداريين، وتنظيم عملية إصدار التعميمات في القضاء الشرعي بما لا يخالف القوانين الصادرة من المجلس التشريعي، على اعتبار أن الأخير هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار القوانين. وفي ختام اللقاء شكر المحامون الشرعيين اللجنة القانونية بالتشريعي على عقد هذا اللقاء والحرص على التواصل مع جميع مكونات منظومة العدالة داعين لاستمرار مثل هذه اللقاءات بما يعزز أسس العدالة في المجتمع.



التشريعي، والتي تأتي لتجويد وتطوير القوانين، وهي مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية، وتعديل قانون الأحوال الشخصية. وأكد أن المجلس التشريعي واللجنة القانونية ترحب بأي مقترح لقوانين أو تعديلات وتطوير قوانين قائمة، وذلك للوصول لأفضل ما يمكن في التشريعات التي تخدم المجتمع الفلسطيني.

نقابة المحامين الشرعيين

نقيب المحامين الشرعيين أيمن أبو عيشة؛ أكد على أهمية اللقاءات المستمرة بين المحامين الشرعيين واللجنة القانونية في المجلس

وأكد حرص التشريعي واللجنة القانونية على سن قوانين وتشريعات أو تطوير الموجود من أجل خدمة المجتمع، وفي سبيل ذلك فالمجلس مفتوح على كافة الجهات ومن بينها نقابة المحامين الشرعيين، من خلال لقاءات وورش عمل وغيرها، مشيراً إلى أنه سبق وأن عقد لقاء مع المحامين النظاميين وعقد العديد من ورش العمل واللقاءات في هذا السياق. واستعرض النائب الغول أبرز القوانين التي تهم القضاء الشرعي والتي سنها المجلس التشريعي وأبرزها قانون القضاء الشرعي وقانون التنفيذ

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي لقاءً نخويًا مع المحامين الشرعيين بمقر المجلس بعنوان "التشريعات الفلسطينية الخاصة بالقضاء الشرعي وسبل تطويرها"، بحضور عدد من نواب المجلس التشريعي.

كما حضر اللقاء نقيب المحامين الشرعيين أيمن أبو عيشة، وأعضاء إدارة النقابة، ولغيف من المحامين الشرعيين.

وأكد مقرر اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي د. مشير المصري أهمية التواصل بين المجلس التشريعي وشريحة المحامين باعتبارهم الأكثر ارتباطاً بالقوانين والتشريعات، مثنياً دورهم في حماية منظومة العدالة في المجتمع.

وأوضح أن المجلس التشريعي ينظم بشكل دوري لقاءات مع مختلف شرائح المجتمع وفئاته من أجل استمرار التواصل واستقبال الآراء والتوصيات من المتخصصين بما يحقق تجويد القوانين والتشريعات.

بدوره؛ استعرض رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول أهداف اللقاء من أبرزها الالتقاء بنقابة المحامين الشرعيين، والتي لها دور كبير في خدمة المجتمع الفلسطيني وتحقيق العدالة المنشودة.

وأكد النائب الغول على أن المحامين هم الفئة الأكثر قدرة على تحديد ما يتطلب القوانين من تطوير، أو سن قوانين جديدة، لأنهم الذين يمارسون العمل ويعرفون أوجه القصور والعقبات، وبذات الوقت "تعمل على منع التغول على المجلس التشريعي وصلحاياته من أي جهة كانت".

تصريح صحفي صادر عن اللجنة القانونية في المجلس التشريعي تعقياً على تنفيذ أحكام الإعدام

وتؤكد على أن إجراءات التنفيذ إن لم تكن بكل الضمانات القانونية الأساسية المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة.

وتشدد اللجنة القانونية على أن تنفيذ أحكام الإعدام يحقق القصاص العادل والردع العام ويعزز الاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي؛ ومنع التجرد على ارتكاب الجرائم أو التفريط بتسبب بزعة النسيج الاجتماعي والأهلي.



تؤكد اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن هذه الخطوة جاءت تنوياً للمطالبة الشعبية ودعوات الشرائح المجتمعية الواسعة والتي تبناها المجلس التشريعي، وهي تجسد التطبيق العملي لسيادة القانون وإنفاذ أحكام القضاء الباتة واجبة النفاذ.

وتوضح اللجنة أن عملية تنفيذ أحكام الإعدام راعت إستيفاء أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته؛

د. بحر يدعو إلى أوسع حملة تضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال

الإسلامي إلى قيادة تحرك عربي وإسلامي فاعل من أجل طرح قضية الأسرى الفلسطينيين أمام المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والعمل على إرساء خطة منهجية للدفاع عن الأسرى.

استشهاد الأسير أبو محاميد

في إطار ليس بعيد؛ قال رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة: "إن استشهاد الأسير موسى أبو محاميد بسبب الإهمال الطبي المتعمد جريمة بحق الإنسانية وانتهاك لكل القيم والقوانين الدولية ويعكس حجم الإجرام الذي يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال".

وأضاف في تصريح صحفي "مطلوب من المؤسسات الأممية والحقوقية الدولية تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والخروج عن صمتها إزاء جريمة الاحتلال بحق الأسير الشهيد أبو محاميد والجرائم الممنهجة بحق الأسرى، وملاحقة الاحتلال على انتهاكاته الصارخة للقوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية الخاصة بالأسرى". وحمل د. بحر الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير أبو محاميد، مؤكداً أن دماء الشهداء وفي مقدمتهم الشهداء الأسرى ستبقى لعنة تطارد المحتل".



ودعا د. بحر، الشعب الفلسطيني على اختلاف قواه وشرائحه ومؤسساته الرسمية والأهلية إلى أوسع حملة دعم وتضامن مع الأسرى، مطالباً المؤسسات الحقوقية والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الانسجام مع الشعارات والمبادئ القانونية والإنسانية التي ترفعها وتروج لها، وتلتفت إلى معاناة الأسرى داخل سجون الاحتلال الذين تُمتن كرامتهم وأدميتهم وحقوقهم الأساسية. وطالب الجامعة العربية ومنظمة التعاون

قال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. أحمد بحر: "إن المجلس يتابع تطورات أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ويؤكد تضامنه الكامل مع الأسرى والذين يدعوا بخطوات تصعيدية على خلفية المعاناة البالغة التي يواجهونها والمعاملة القاسية واللاإنسانية التي يتجرعونها من إدارات السجون والمعقلات، والكثير من مظاهر التعسف والاضطهاد الذي يتم ممارسته صهيونياً ضدهم بشكل يومي".

وعبر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة عن تضامن المجلس مع الأسرى، وأن دعم مطالبهم العادلة واجب شرعي ووطني وأخلاقي وإنساني، خاصة أنه يتعلق بمطالب إنسانية بحته يتم مساوئهم وابتزازهم عليها من قبل إدارات السجون، في مسعى صهيوني لإيقاظهم على حال من الإرباك وعدم الاستقرار، وإيقاظهم في مواجهة الكثير من العوائق والصعوبات المختلفة".

وأكد د. بحر على أن سلطات الاحتلال لن تنجح في المساس بإرادة وعزيمة الأسرى مهما بلغت حدة ومستوى الإجراءات القمعية التي تمارسها عليهم يومياً، والتي يتحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيتها.

داعية لتحريك دعاوى ضد الاحتلال

لجنة الرقابة وحقوق الانسان: نعمل الاحتمال مسؤولية جريمة اغتيال اغبارية

بالتشريعي: "إن ما حذرنا منه دوماً وخاصة بعد استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة، يتكرر اليوم مع الصحفي الشهيد اغبارية، الذي جاء مقتله نتيجة عدم محاسبة الاحتلال على جرائمه خاصة التي تمس حرية الرأي والتعبير". وشددت النائبة نعيم على ضرورة تجريم الاحتلال على ممارساته العنصرية داعية المؤسسات الحقوقية حول العالم والمهتمة بحرية الرأي والتعبير والأطر الصحافية ألا تتقف مكتوفة الأيدي إزاء جرائم الاحتلال والعمل على تحريك دعاوى ضده في كافة المحافل من أجل محاسبة الاحتلال وعزله.



حملت رئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس التشريعي النائبة هدى نعيم الاحتمال المسؤولية الكاملة عن جريمة قتل الصحفي الفلسطيني نضال اغبارية، الذي ارتقى برصاص مجهولين في مدينة أم الفحم بالداخل الفلسطيني المحتل. واعتبرت النائبة نعيم في تصريح لها حكومة الاحتلال شريكة مباشرة في عملية قتل الصحفي اغبارية وتساعد عمليات العنف ضد الفلسطينيين في الداخل المحتل. وقالت رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان

بيان نعي

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا أَيُّهَا النَّاسُ الْمُؤْمِنَةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي))

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبمزيد من الحزن والأسى،

تتعي رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى

شعبنا وأمتنا عضو المجلس التشريعي عن محافظة رام الله

النائب الشيخ / محمود مصلح

لقد توفي النائب مصلح بعد حياة حافلة بالتضحية والعبء خدمة للوطن والقضية، كان صاحب باع كبير وجه واسع على مختلف الأصعدة والمجالات السياسية والاجتماعية والتربوية، وأمضى في سجون الاحتلال أكثر من ثمانية أعوام صامدا متمسكا بحق شعبنا بالتحريير والعودة.

تودع فلسطين علما من أعلامها، نائبا ومريداً وشاعراً وقائداً وطنياً مخلصاً لدينه ولشعبه ولقضيته.

نتقدم من عائلة النائب مصلح وزملائه نواب المجلس التشريعي وعموم أبناء شعبنا بأحر التعازي والمواساة،

داعين الله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته

وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين

والصديقين والشهداء والصالحين وحسن

أولئك رفيقاً.

اللهم اغفر لنا ولجميع المسلمين

الدكتور أحمد بحر
رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة

نواب يحذرون من تسارع تنفيذ
الاحتلال مخططاته ضد القدس
والأقصى ويدعون لملاحقته

04

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي
تتابع مشاريع الإعمار ودعم المنتج
الوطني

03

المجلس التشريعي يعمل على
مشروع قانون جديد للأحوال
الشخصية

02

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تتابع مشاريع الإعمار مع وزارة الأشغال ودعم المنتج الوطني مع وزارة الاقتصاد

تمهيداً لعرضها على خبراء ومختصين اقتصاديين، وصولاً إلى تقديمه للمجلس التشريعي.

من جانبه استعرض د. محمد أبو مصطفى المساعد القانوني في المجلس التشريعي نتائج اللقاءات المختلفة مع وزارة الاقتصاد الوطني، ونتائج ورشة العمل حول مشروع القانون، وناقش النواب مواد القانون المختلفة، مؤكداً على أهمية الإسراع في إنجاز مسودة القانون مع الأخذ بكل الملاحظات الواردة عنه، لما يمثل من مرجعية ناعمة للشركات والحرف الصناعية.

شكاوى

هذا وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً دورياً لمناقشة عدة قضايا اقتصادية وشكاوى وردت من مواطنين ومؤسسات. وبحثت اللجنة خلال اجتماعها مجموعة من الشكاوى المقدمة من قبل الأفراد والشركات من أجل حلها مع الوزارات ذات الاختصاص، وأيضاً مجموعة من التساؤلات حول تقرير لجنة متابعة العمل الحكومي الأخير.

وناقشت اللجنة دراسة مفصلة حول الضرائب والتعليقات الأخيرة التي فرضت من قبل بعض الوزارات وأثارها على المنتجين والمستهلكين، وذلك بناء على الشكاوى الواردة إليها.



جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وبحث النواب مع وكيل وزارة الاقتصاد مجموعة من شكاوى المواطنين والشركات المقدمة لها لحلها وفق القانون.

وأوصت اللجنة بعقد مؤتمر وطني لتعزيز الشراكة مع جميع الجهات المختصة في إطار دعم المنتج المحلي.

قانون الصناعة

وفي سياق آخر؛ عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً دورياً لمناقشة قانون الصناعة لعام 2022م، حيث بين رئيس اللجنة أن الهدف الأساسي من الاجتماع هو مناقشة قانون الصناعة المقترح لعام 2022م بشكل مفصل، للخروج بمسودة نهائية

المنافس.

وفيما يتعلق بقطاع الملابس وتحديدًا الزي المدرسي، أوضح الزريعي بأن قطاع غزة يحتوي على 4 مصانع نسيج، أنتج أحدها 70 ألف متر مربع من قماش المربول المدرسي؛ مشيراً إلى أن هناك توجه لإنتاج الزي المدرسي بشكل كامل في القطاع وتصدير الفائض منه إلى الضفة الغربية.

وبين أن وزارة الاقتصاد قدمت العديد من التسهيلات والأدوات للتجار للاستيراد وذلك تجنباً لإلحاق الضرر بهم، موضحاً أنه لم يتم تحصيل أي رسوم ضريبية على الزي المدرسي.



جلسة استماع لوكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان

وفيما يتعلق بتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال وزارة الأشغال أجاب سرحان على النقاط الواردة بالتقرير، مشيراً إلى أن وزارته تعمل بالحد الأدنى من الموارد البشرية، ورغم ذلك فإن إدارة الرقابة الداخلية في الوزارة تمارس دورها بفاعلية ولديها العديد من المحاضر والتقارير الصادرة عنها.

جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد

وفي إطار منفصل؛ عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الفتاح الزريعي، لمناقشة موضوع تعليية الرسوم المفروضة وأثار ذلك على المنتجين

والمستهلكين.

وبين النائب العبادسة أن هذه الجلسة تأتي لمناقشة كل ما يتعلق بحماية المنتج المحلي والمستهلك، بعد فرض وزارة الاقتصاد الوطني رسوم تعليية على السلع المستوردة والتي يوجد لها بديل محلي.

بدوره، أكد الزريعي أن هذه الرسوم تعتبر بمثابة تعديل وليس تعليية على الرسوم المفروضة، مبيناً أن سياسة دعم المنتج المحلي تأتي ضمن مجموعة محددة من الصناعات الخاصة بقطاعي الملابس، والمنتجات الغذائية والتي تتمتع بمعدلات تشغيل عالية مع ضمان الجودة والسعر

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، جلسة استماع لوكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان ناجي سرحان، لمناقشة مشاريع الإعمار، وتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال الوزارة.

وحضر اللقاء رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، ومقرر اللجنة النائب يونس أبو دقة، وأعضاؤها النواب د. سالم سلامة، ود. يوسف الشرافي، وأ. هدى نعيم، كما شارك النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية.

وبين النائب العبادسة أن جلسة الاستماع تهدف إلى الوقوف على العقبات التي تواجه مشاريع الإعمار، وكذلك معالجة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة على أعمال وزارة الأشغال.

من جانبه، أوضح سرحان أن هناك العديد من العوائق التي تواجه ملف الإعمار في قطاع غزة، وأن المشاريع تسير ببطء شديد، حيث أنه كان من المخطط الانتهاء من مشاريع الإعمار خلال الفترة الماضية. وأشار إلى جهود وزارة الأشغال مع الأصدقاء المصريين والقطريين ووكالة الأونروا لتوفير التمويل اللازم لاستكمال ملف الإعمار وبناء الوحدات السكنية لكافة المتضررين جراء العدوان الإسرائيلي على غزة.

لجنة اللاجئين بالتشريعي تناقش خط وزارة الحكم المحلي حول تحسين الخدمات المقدمة للمخيمات

وزارته المتعلقة بأعمال الهيئات المحلية والإشراف على وظائفها واختصاصاتها وواجباتها ووضع الأنظمة واللوائح اللازمة لخدمة المواطن، وفقاً لقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997م.

وأوضح مطير أن وزارة الحكم المحلي تقيم وبشكل مستمر أداء



في إطار متابعتها لأوضاع المخيمات زارت لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي برئاسة النائب د. عاطف عدوان، وزارة الحكم المحلي، بحضور مقرر اللجنة النائب د. سالم سلامة، وأعضاؤها النواب د. أحمد أبو حلبية ود. يوسف الشرافي.

وكان في استقبال لجنة اللاجئين وكيل وزارة الحكم المحلي سمير

مطير، والوكيل المساعد حسن أبو ريالة، وبعض المدراء العامون في الوزارة.

وثمن النائب عدوان جهود وزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بمتابعة أعمال الهيئات المحلية ومستوى الخدمات التي تقدمها، مؤكداً على ضرورة تجديدها وتطويرها بما يخدم مصالح المواطن والمجتمع.

وأكد على ضرورة دراسة أي مقترح بشكل معمق ومنهجي وموضوعي مع المعنيين

وعقد ورش عمل على أكثر من مستوى بهدف اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة، مشدداً على مسؤولية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في تقديم وتحسين الخدمات للمخيمات الفلسطينية في كافة المناطق وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة بما فيها الخدمات الإنسانية والإغاثية والتعليمية والصحية والبنية التحتية.

من جانبه، استعرض مطير رؤية وخطط

خلال جلسة استماع لوكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان ناجي سرحان، لمناقشة مشاريع الإعمار، وتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال الوزارة.

وحضر اللقاء رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، ومقرر اللجنة النائب يونس أبو دقة، وأعضاؤها النواب د. سالم سلامة، ود. يوسف الشرافي، وأ. هدى نعيم، كما شارك النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية.

لجنة الرقابة بالتشريعي تبحث مع ديوان الموظفين عدداً من القضايا التي تخص عمل الديوان

خلال جلسة استماع

المتبعة في ذلك، مع ضرورة إتمام إجراءات إصدار بطاقة المعاق من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وتكامل الأدوار بين كل المؤسسات لخدمة هذه الشريحة الهامة في المجتمع.

وناقشت اللجنة إجراءات وقرارات المكيين الطبيين بخصوص الإعاقات لأغراض



التوظيف، والحرص على تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي فيما يتعلق بتوظيف ذوي الإعاقات.

وبحثت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة عدداً من الشكاوى الواردة إلى اللجنة بخصوص عمل ديوان الموظفين.

والإجراءات المتبعة في التوظيف ورغد الحكومة بالكوادر ذات الكفاءة العالية، وذلك حرصاً لتقديم أفضل خدمة للمجتمع، وفق المعايير والأصول المقررة والمتبعة.

وبحثت اللجنة مع رئيس ديوان الموظفين ملف توظيف ذوي الإعاقات والإجراءات

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لرئيس ديوان الموظفين العام د. رامي الغمري، لمناقشة عدد من الملفات التي تخص عمل الديوان والوظيفة العامة.

وحضر الجلسة رئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان النائب هدى نعيم، ومقرر اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل، وأعضاء اللجنة النائب يحيى العبادسة، والنائب يونس أبو دقة، فيما رافق رئيس ديوان الموظفين عدد من المدراء العامون في الديوان.

وفي بداية الجلسة قدم رئيس ديوان الموظفين إحاطة عامة عن عمل الديوان

لجنة الداخلية بالتشريعي تبحث مع وزارة الحكم المحلي تجويد خدمات البلديات وتفقد الشرطة النسائية

وأشاد النائب د. مروان أبو راس بجهود الشرطة النسائية في خدمة المجتمع الفلسطيني، مثنياً دورها الذي يعد ذو خصوصية مميزة، إضافة لتواجدها في مختلف الإدارات العامة التي تتبع الشرطة الفلسطينية، رغم قلة الإمكانيات.



إنجازات الشرطة النسائية، والخطط والبرامج التي تعمل وفقاً، سيما وأنها ترفد كافة الإدارات في الشرطة بعناصر الشرطة النسائية.

واستمع النواب لأبرز المعوقات والمشكلات التي تواجه الشرطة النسائية خاصة فيما يتعلق بعدد الكوادر، وقلة الإمكانيات اللوجستية التي تسهل عمل الشرطة النسائية.

ووعده رئيس اللجنة النائب د. أبو راس بالعمل مع كافة الجهات ذات العلاقة من أجل تذليل العقبات التي تواجه الشرطة النسائية، وتوفير كل ما يمكن لها لتبقى تخدم المجتمع الفلسطيني وتؤدي رسالتها السامية.

على كافة المقترحات من أجل ذلك.

زيارة الشرطة النسائية

وضمن مهامها الرقابية وفي سبيل الإطلاع على سير العمل في الإدارات المختلفة للشرطة الفلسطينية، زارت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي، مقر الشرطة النسائية.

وضمن وفد اللجنة رئيسها النائب د. مروان أبو راس، ومقرر اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول، وعضو اللجنة النائب يونس أبو دقة، فيما كان في استقبالهم مدير عام الشرطة النسائية العميد نارمين عدوان، ولفيف من قيادة الشرطة النسائية.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي م. سمير مطير.

وحضر الجلسة رئيس اللجنة النائب د. مروان أبو راس، ومقررهما النائب المستشار محمد فرج الغول، وأعضاء اللجنة النائب د. سالم سلامة، والنائب يونس أبو دقة.

واستمعت اللجنة لشرح مفصل لجهود وزارة الحكم المحلي وبرامجها بالشراكة مع البلديات في تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، ومتابعة الوزارة للبلديات ومشاريعها التطويرية.

وأكدت اللجنة على أهمية استمرار تجويد الخدمات قدر الإمكان للمواطنين، مشيدة بجهود وزارة الحكم المحلي والبلديات في هذا الصدد.

وجددت اللجنة استعدادها لتذليل أي عقبات أمام عمل الوزارة أو البلديات في سبيل تحسين الخدمة للمواطنين، من خلال سن التشريعات أو تعديل قوانين، مؤكدة أن المجلس التشريعي منفتح

اللجنة القانونية بالتشريعي تبحث مشروع قانوني أصول المحاكمات الشرعية والأحوال الشخصية

وعقدت لقاء مع قانونيي الوزارات

الصادرة عن المجلس التشريعي.

لقاء قانونيي الوزارات

في سياق منفصل؛ عقدت اللجنة القانونية للقاء مع الموظفين القانونيين في الوزارات والهيئات الحكومية، بحضور رئيس اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول.

وبحث النائب الغول مع قانونيي الوزارات



الحقوق الوظيفية الخاصة بهم وفق اللوائح المتبعة سيما لأئحة طبيعة العمل لسنة 2005.

واستعرض النائب الغول جهود اللجنة القانونية بالتشريعي بهذا الإطار خلال الفترة السابقة، ودعوة الجهات ذات العلاقة لمناقشة هذا الملف.

وأكد النائب الغول مواصلة الجهود التي يقوم بها المجلس التشريعي لتطبيق لأئحة طبيعة العمل على الموظفين القانونيين مع مختلف الجهات المعنية لإحقاق الحقوق

الشرعيين، حيث جرى بلورة عدد من التوصيات من أجل معالجة الإشكالات التي تواجه المحامين، وتطوير العمل في منظومة العدالة.

وبحثت اللجنة ملف تشكيل مجلس أمناء لهيئة الزكاة الفلسطينية، وطبيعة عمل وآليات الهيئة، من أجل تطوير وتجويد القانون الخاص بها.

وأقرت اللجنة عدداً من الزيارات للمؤسسات والهيئات والجهات ضمن عملها الرقابي، وبهدف الإطلاع على مدى التزام تلك الجهات بالقوانين والتشريعات

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني اجتماعاً دورياً لبحث عدد من مشاريع القوانين وملفات عدة تتعلق بعملها.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول، ومقرر اللجنة النائب د. مشير المصري، وأعضاء اللجنة النائب د. يونس الأسطل، والنائب د. مروان أبو راس، والنائب د. أحمد أبو حلبية.

وبحثت اللجنة مشاريع قوانين معروضة على جدول أعمال المجلس التشريعي وهي مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية، ومشروع قانون الأحوال الشخصية، حيث جرى مناقشة لبنود ومواد مشروع القانونين من أجل تجويدهما وإتمام صياغتهما لعرضهما على المجلس التشريعي وفق الأصول.

وناقشت اللجنة مخرجات ورشتي العمل اللتين عقدتهما الأولى مع المحامين النظاميين والثانية مع المحامين